العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية

Iraqi-Saudi relations after 2003 and their future prospects

أ.م.د. اركان ابراهيم عدوان
كلية العلوم السياسية – جامعة الانبار
arkan_adwan@uoanbar.edu.iq

الباحث: مروان محمد عبود
كلية العلوم السياسية– جامعة الانبار
marwan.m.a@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٩/٢٥ **تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/١/١٢**

الملخص:

تتميز العلاقات العراقية السعودية بانها نموذجا واضحا لنمط العلاقات المركّبة التي تتأثر بالعديد من العوامل والمحددات والقضايا المؤثرة فيها، والتي جعلتها تتصف بالتباعد والتقارب والفتور والتنافس لفترات طويلة. وتبعا لذلك فقد حاولنا في هذا البحث التعرض لطبيعة العلاقات بين البلدين خلال فترة الدراسة وأهم التحولات التي شهدتها، بعد استعراض المسيرة التاريخية للعلاقات بينهما، ومن ثم دراسة طبيعة العلاقات بعد عام ٢٠٠٣، واستعراض اهم القضايا المؤثرة فيها، مثل الموقف من النظام السياسي العراقي، والأزمات الاقليمية، والعلاقات مع الجانب الإيراني، وبيان تأثيرها في تحديد نمط العلاقات العراقية السعودية، فضلا عن طرح رؤية مستقبلية للعلاقات بين البلدين من خلال ثلاثة مشاهد محتملة، وقد رجحت الدراسة وفقا للمعطيات الحاضرة، المشهد الذي يقول احتمالية استمرار العلاقات العراقية السعودية على نفس النمط من التقارب الحذر من قبل الجانب العراقي ومحاولات الاحتواء التي يسعى لها الجانب السعودي في تفاعله مع العراق دون أي تقدم ملحوظ أو تراجع.

الكلمات المفتاحية: العراق، المملكة العربية السعودية، إيران، الشرق الاوسط، احتلال العراق.

Abstract:

Iraqi-Saudi relations are characterized by being a clear model of the complex pattern of relations that are affected by many factors, determinants and influential issues, which made them characterized by distance, convergence, coldness and competition for long periods. Accordingly, in this research, we tried to address the nature of relations between the two countries during the study period and the most important transformations they witnessed, after reviewing the historical course of relations between them, and then studying the nature of relations after 2003, and reviewing the most important issues affecting them, such as the position on the Iraqi political system, regional crises, relations with Iran, and explaining their impact in determining the pattern of Iraqi-Saudi relations, in addition to presenting a future vision for relations between the two countries through three possible scenes. And according to the present data, the study favored the scene that says the possibility of the continuation of Iraqi-

Saudi relations in the same pattern of cautious convergence by the Iraqi side and the containment attempts that the Saudi side seeks in its interaction with Iraq without any noticeable progress or decline.

Keywords: Iraq, Saudi Arabia, Iran, Middle East, occupation of Iraq.

المقدمة:

عند الحديث عن العلاقات العراقية السعودية فبطبيعة الحال يفترض بأن تكون طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة والتي تتشابه في التكوين الاثني والديني والمجتمعي، علاقات متينة ومتطورة، بالأخص مع وجود مصالح مشتركة ونظم اقتصادية تنتمي لنفس القيم والطبيعة الريعية التي تعتمد على سوق النفط العالمي، والتي من المفترض ان تكون جميعها عوامل تقارب وتعاون، وتطغى على عوامل التباعد والتنافر بالأخص بعد عام ٢٠٠٣، وتغيير النظام السياسي العراقي الذي مثلت سياساته محددا سلبيا في تطور العلاقات بين البلدين وأدت الى القطيعة بينهما. إلا ان واقع العلاقات بين العراق والسعودية يؤشر عكس ذلك؛ فعلى الرغم من التقارب الحذر وعدم التصعيد بين البلدين، ومحاولة الجانب السعودي الانفتاح على العراق واستقطابه وبالأخص في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، إلا أن العلاقات بين البلدين لا يمكن وصفها بالعلاقات الطبيعية المتينة كالتي تجمع العراق بباقي الدول العربية وبالأخص المجاورة، انما هي علاقات يمكن وصفها بالمركّبة والتي تميل الى التوتر أكثر منها نحو الاستقرار والتعاون، وتتأثر سلبيا بجميع المتغيرات الداخلية والخارجية. ويمكن القول بأن النظرة المتبادلة لكل من الجانبين وبالأخص الجانب السعودي تمثل المحدد الحاسم في تنمية وتطور العلاقات بين البلدين أو تراجعها؛ فمشكلة المملكة العربية السعودية مع العراق بأنها لا تنظر له كدولة جوار، لها كيانها واستقلالها ومصالحها الخاصة، إنما تنظر اليه كمنافس اقليمي وأيضا تنظر اليه وفقا لتفاعلها مع الجانب الإيراني، وحتى التقارب والانفتاح السعودي تجاه العراق في فترة الملك سلمان تدخل ضمن نفس السياق، وهو محاولة استقطاب العراق وعدّه وفقا للرؤية السعودية محسوبا على المحور الإيراني في المنطقة، وبالتالي فإن الجانب السعودي مسئولاً بشكل مباشر عن تطور أو تراجع العلاقات مع العراق.

اشكالية الدراسة: يمكن صياغة المشكلة البحثية من خلال التساؤل الرئيس الاتي: لماذا لا ترتقي العلاقات العراقية السعودية الى درجة عالية لتتحول الى نمط علاقات الاجماع والتي يكون فيها اتفاق تام في الأهداف والمصالح؟ بالرغم من توقع العديد من المزايا التي تفيد كل من الدولتين في حال تنمية العلاقات فيما بينهما.

ومن أجل الاجابة على التساؤل الرئيس المطروح، يجب البحث في بعض النقاط أو التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما هي طبيعة العلاقات العراقية السعودية قبل عام ٢٠٠٣؟
٢. الى اي مدى تؤثر القضايا السياسية الداخلية في تحديد نمط العلاقات بين البلدين؟
٣. ما هي أهم العوامل الداخلية والاقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية السعودية؟

٤. ما هي حدود الفائدة المتوقعة من تنمية العلاقات بينهما؟

٥. هل تطغى التحديات على الفرص المتوقعة من تنمية العلاقات بين البلدين؟

٦. ما هو مستقبل العلاقات العراقية السعودية؟

فرضية الدراسة: بالرغم من فرص التقارب والتعاون ومكاسبها، إلا أن المتغيرات الداخلية والاقليمية تحمل تأثيرا سلبيا على شكل وطبيعة العلاقات العراقية السعودية. بمعنى هناك علاقة عكسية بين متغيرات البيئتين الداخلية والاقليمية، وبين تنمية العلاقات العراقية السعودية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوع مهم يتعلق بدراسة نمط العلاقات بين دولتين جارتين، تنتميان الى نفس منظومة القيم المجتمعية والاقتصادية، وفيما بينهما عوامل ومحددات مهمة، ممكن ان توفر فرصاً للتعاون والتناغم، وبالتالي فإن تقديم دراسة علمية لوصف طبيعة العلاقات بين دولتين رئيستين من منظومة الدول العربية، ومحاولة تقديم رؤية علمية لأهم العوامل المؤثرة فيها، والمكاسب التي من الممكن أن تتوفر من خلال تنميتها، تعد مسألة ذات اهمية كبيرة وتستحق البحث والدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى فهم طبيعة العلاقات العراقية السعودية وأهم العوامل والقضايا المؤثرة فيها، وتفسير أسباب غلبة نمط التوتر أو عدم التوافق التام والانسجام بين البلدين، ومن ثم محاولة تقديم رؤية مستقبلية لتطور العلاقات بينهما وفقا للخبرة التاريخية والمعطيات المتاحة.

الدراسات السابقة:

١. **قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية:** تطرق الكاتب في هذه الدراسة الى تاريخ العلاقات بين البلدين وركز على الابعاد الاقتصادية والسياسية، مركزا على دور المملكة العربية السعودية في دعم العراق في حقبة الثمانينيات إبان فترة الحرب العراقية الإيرانية، ودورها في اعادة اعمار العراق، وموقفها من الاحتلال الامريكي للعراق، وفترة حكومة رئيس الوزراء العراقي الأسبق السيد (نوري المالكي)، وقد حصر العلاقات بين البلدين في البعدين الاقتصادي والسياسي بشكل رئيس، وقدم رؤيا مستقبلية من ثلاثة مشاهد رجح من خلالها احتمالية تنامي العلاقات بين البلدين في السنوات اللاحقة. وما تضيفه دراستنا عن هذه الدراسة هو تناول الفترة الزمنية الأهم في مسيرة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وهي فترة ما بعد الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١ ولغاية عام ٢٠٢٤، وما اكتنفها من تفاعلات متنوعة بين البلدين، وتنوعت خلالها القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية السعودية.

٢. **راجي يوسف محمود، العلاقات العراقية السعودية: التحديات والفرص بعد عام ٢٠٠٣:** تناول الكاتب دراسة العلاقات العراقية السعودية من خلال مبحثين، تطرق الأول الى طبيعة العلاقات بين البلدين قبل عام ٢٠٠٣، وغلب عليها الطابع التاريخي، مع استعراض أهم المفاصل التاريخية المهمة في تاريخ العلاقات بين البلدين بشكل مفصل. بينما تناول في المبحث الثاني العلاقات العراقية السعودية من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠، مركزا على البعد الامني وتأثيره في العلاقات بين البلدين، والذي كانت له تبعات سلبية على طبيعة العلاقات العراقية السعودية والخليجية بشكل عام. وما يؤخذ على الدراسة انها

ركزت على العلاقات بين البلدين في الفترة التي كانت الولايات المتحدة الامريكية هي المتحكم الرئيس في ادارة شؤون البلد، كونها جاءت خلال فترة الاحتلال الامريكي الرسمي للعراق، وهي فترة بطبيعة الحال لا تمثل قياسا لكفاءة الدولة في سياستها الخارجية كونها كانت ناقصة السيادة، وان العلاقات العراقية السعودية أخذت انماطا مختلفة ومهمة في الفترات اللاحقة تم تناولها في دراستنا.

٣. نهرين جواد شرقي، مقومات ومحددات العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية: تناولت الكاتبة العلاقات بين البلدين في ثلاثة مباحث من خلال مقاربة تحليلية تقوم على أساس اعتماد العلاقات بين البلدين على مقومات سياسية واقتصادية راسخة تمثل الاطار العام الحاكم لطبيعة العلاقات بينهما بشكل أساسي، وتناولت أيضا تأثير المحددات السياسية التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي العراقي بعد عملية التغيير عام ٢٠٠٣ والموقف السعودي منه وتأثيره على العلاقات بين البلدين، فضلا عن المحدد الاقتصادي وتأثيره على العلاقات بينهما، وأخيرا قدمت رؤية مستقبلية من ثلاثة مشاهد رجحت في اخرها على احتمالية استمرار تنامي العلاقات العراقية السعودية استنادً الى حاجة العراق لانتهاج سياسة الانفتاح على جواره الاقليمي وبالأخص مع المملكة العربية السعودية، مقابل توقف الأخيرة عن التدخل في الشؤون الداخلية العراقية ورغبتها في تنمية العلاقات مع الجانب العراقي بالاعتماد على الحوار والتفاهم بخصوص القضايا المشتركة. وما تضيفه دراستنا على ما تطرقت له الكاتبة هو تناول اهم القضايا المشتركة بين البلدين بشكل أكثر تفصيلا، وبيان التقدم الذي شهدته العلاقات بين البلدين لغاية عام ٢٠٢٤، وما تخللتها من متغيرات عدّة أثرت في صياغة توجهات كلا الطرفين من الأخر بشكل أكثر وضوحا.

منهجية الدراسة: سيتم الاستفادة من مقولات وأفكار المقترب التاريخي والمقترب الوصفي والتحليلي من أجل ايجاد حلول للمشكلة البحثية المطروحة.

هيكلية الدارسة: تم تناول الموضوع من خلال مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. استعرض في المقدمة اهمية الموضوع واشكاليته واهدافه والدراسات السابقة وتبرير اختيار الموضوع والمنهجية المتبعة، ومن ثم تطرق في المباحث الثلاثة الى موضوع الدراسة على النحو الآتي، تناول المبحث الأول تاريخ العلاقات العراقية السعودية، لما له من أهمية كبيرة في توضيح طبيعة ومألات العلاقات بين البلدين، والمبحث الثاني قضايا العلاقات العراقية السعودية، وتم التطرق الى أهم القضايا الداخلية والاقليمية المؤثرة في العلاقات بين البلدين، بينما تطرق المبحث الثالث الى مستقبل العلاقات العراقية السعودية، وتناول الباحث فيه اهم الفرص المتوقعة من تنمية العلاقات بين البلدين، وقدم رؤية مستقبلية محتملة لنمط العلاقات العراقية السعودية، وأخيرا الخاتمة.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات العراقية السعودية

من أجل التعرف على طبيعة العلاقات بين البلدين خلال فترة الدراسة، لا بد من الرجوع الى طبيعة العلاقات العراقية السعودية قبل عام ٢٠٠٣، كونها تمكّن الباحث من تكوين انطباع عام على اشكالية الدراسة، إذ تمثل تلك الفترة بما اكتنفها من ظروف وتطورات محدداً سلبياً في العلاقات بين البلدين، لا يمكن الفصل بينها وبين المحددات والمتغيرات المؤثرة في العلاقات بين البلدين خلال فترة الدراسة. وتبين

للقارئ بأن العلاقات بين البلدين لم تتأثر بالموقف السعودي من سياسات النظام السياسي السابق في العراق فقط، انما تتأثر بالعديد من العوامل التي رسمت شكل وطبيعة العلاقات بين البلدين منذ تأسيسها.

فتاريخيا لم تكن العلاقات بين البلدين علاقات ودّية طبيعية حالها كحال علاقات كلا الطرفين مع دول الجوار العربية الأخرى، بسبب الرؤية المتبادلة لكلا الطرفين تجاه الأخر، فمنذ ثورة ١٩٥٨ في العراق بدأ التوتر الواضح في العلاقات العراقية السعودية بعد تحول نظام الحكم في العراق الى النظام الجمهوري، ومن ثم زادت حدة التوتر في العلاقات بينهما بسبب السياسات التي انتهجها العراق آنذاك ومنها مطالبته باستعادة الكويت عام ١٩٦١، باعتبارها جزءا من العراق، والموقف السعودي من ذلك وارسالها لقوات عسكرية تحت مظلة جامعة الدول العربية لحماية الكويت من العراق، ومن ثم وصلت حدة التوتر في العلاقات بين البلدين الى اعلى مراحلها عام ١٩٦٣، بعد استقبال العراق للجماعات المعارضة للنظام السياسي في السعودية[١]، وبالتالي فإن التوتر والتباعد كانت السمة الأبرز لشكل وطبيعة العلاقات العراقية السعودية منذ حقبة التأسيس وما تلاها من تطورات.

وعلى الرغم من محاولات العراق للتقارب مع المملكة في حقبة السبعينيات وما تلاها، والقبول الذي لاقاه من بعض الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية بسبب التطورات الدولية والاقليمية في حينها، إلا انه يمكن القول بأن الثابت الوحيد عند وصف العلاقات العراقية السعودية هو (عدم الاستقرار)، وعدم قدرة الجانبين على بناء توازن وثقة في التفاعلات البينية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على سلوك كل منهما تجاه الأخر، وأثر في مواقف كل منهما حيال القضايا الاقليمية والدولية التي تمر بها المنطقة ويشترك كل منهما في إدارتها، وبالتالي فإن العلاقات بين البلدين لم تعرف طيلة تاريخها حالة من العقلانية في ادارتها لكي تغلب لغة المصالح المشتركة وتتجاوز هواجس الشك بينهما، وقد تميزت العلاقات بينهما في مختلف مراحلها التاريخية بالتقارب الحذر التكتيكي المؤقت، مقابل السرعة في التباعد بعد انقضاء مبررات التقارب، وبالتالي لم تستطع الدولتان من تكوين مصالح مشتركة لبناء ارضية صلبة لبناء علاقات ودية ومتينة لفترة طويلة من الزمن بسبب العديد من العوامل، فالعراق كان يمثل دولة قوية وفاعلة في محيطها الاقليمي، وخلال فترة الحرب الباردة كان الخيار الاستراتيجي لكل من البلدين من أهم المعوقات للعلاقات بينهما؛ اذ انحاز العراق للمعسكر السوفيتي والسعودية للمعسكر الغربي[٢].

فبعد تولي الرئيس الراحل (عبد الكريم قاسم) الحكم في العراق بعام واحد فقط تم توجيه رسالة الى الولايات المتحدة ينص مفادها على (نهاية العلاقات العراقية الامريكية) وقد نصت صراحة "خرجنا من حلف بغداد وتخلصنا من أخر ورقة من أوراق الاستعمار..." والذي كان له تأثيرا كبيرا في زيادة التقارب في العلاقات العراقية السوفيتية، والتي وصلت بالرغم من الفتور في بعض الفترات الى أعلى درجات التقارب والتنسيق لاحقا، تمخض عنها توقيع اتفاقية (الصداقة والتعاون) بين البلدين عام ١٩٧٢[٣]. مقابل تنامي العلاقات السعودية مع الولايات المتحدة الامريكية والتي شهدت تحولا حقيقيا منذ التوقيع على اتفاقية (التعاون) بين البلدين عام ١٩٣٣، ومن ثم شهدت تطورا في مختلف المجالات السياسية

والاقتصادية والتجارية وغيرها، وصولا الى مرحلة التحالف الاستراتيجي منذ حقبة الخمسينيات من القرن العشرين، وكان هدف المملكة الحصول على حماية الولايات المتحدة في ظل بيئة اقليمية مضطربة، والتي تلاقت مع مصالح واهداف الولايات المتحدة في المنطقة والتي تتمثل بعدم وقوعها تحت سيطرة القوى الدولية المعادية لها وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي[٤].

هذا فضلا عن أن المملكة ترى في العراق كدولة اقليمية منافسة لها في المنطقة، ولم تتحسن العلاقات بين الجانبين حتى الثمانينيات من القرن العشرين حين شعرت السعودية بتصاعد الخطر الإيراني عليها وبالأخص بعد عام ١٩٨٦، ومن ثم بدأت بتقديم الدعم المالي للعراق، وتزويده بالنفط [٥].

وفيما بعد فقد مثل التنافس النفطي والاقتصادي محددا مهما في العلاقات بين البلدين بالأخص في الفترة التي تلت نهاية الحرب العراقية الإيرانية بعد عام ١٩٨٨، وأيضا بسبب التنافس الجيوسياسي المتمثل بمحاولة قيادة منطقة شبه الجزيرة العربية وتمثيل الدول العربية في النظام الاقليمي الشرق أوسطي، والذي مثل عاملا مهما من عوامل التنافس العراقي السعودي [٦].

اذ تمتلك السعودية نفس المؤهلات الاقتصادية والجغرافية التي يتمتع بها العراق وبالأخص بالنسبة لمدركات القوى الدولية والعالمية، ولذلك فقد زادت حدة التنافس بين البلدين لتبوء مكانة القوة الفاعلة في المنطقة الى جانب القوى الاقليمية الفاعلة، وبالتالي أخذ التنافس بين البلدين يتخذ مناحٍ متعددة سواء التنافس في مجال تصدير النفط كما ذكرنا سابقا، أو احتواء جماعات من المعارضة العراقية في بعض المناسبات فضلا عن مشاكل الحدود بين البلدين [٧].

وفي الفترة ما بين عامي (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) كانت العلاقات بين البلدين على اقصى درجات التوتر والقطيعة والعداء الصريح؛ اذ كانت السعودية في مقدمة الدول التي عملت على استمرار الضغط الدولي على العراق من أجل اضعافه وعزله والحد من سلوكه الخارجي وفاعليته، مستغلةً العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتبر السعودية قاعدة الانطلاق الرئيسة لسياساتها في المنطقة [٨].

وبالتالي فإن المملكة قد حددت موقفها من العراق في تلك الفترة بشكل واضح وصريح، بسبب الموقف من النظام السياسي السابق في العراق بالأخص بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠، ورفضها لسياساته التي كانت توصف بالتوسعية والرغبة في الهيمنة الاقليمية. وعلى الرغم من حدوث بعض التحول في الموقف السعودي من العراق بعد عام ١٩٩٣ استجابةً لبعض الدعوات العربية والاسلامية من أجل تخفيف حدّة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، ورفض المملكة التعامل مع الولايات المتحدة وفقا لسياسة (الاحتواء المزدوج) التي اطلقها الرئيس الامريكي الاسبق (بيل كلنتون)، على أساس أن العراق لم يكن يشكل أي تهديد لها في تلك المرحلة، فضلا عن اهتمامها بتخفيف تبعات الحصار على العراق واستعدادها للمشاركة في برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء)، إلا ان المملكة لم تقم بتطبيع علاقاتها مع العراق على المستوى الرسمي خوفا من التأثير على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تسير بطريق معقد نتيجة تداعيات احداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١[٩]،

وأثرت في موقف المملكة من السياسة الأمريكية تجاه العراق والتي كانت ترفض استخدام اراضيها في أي عملية عسكرية ضد العراق.

وتبعا لذلك فقد كان من المفترض ان تساهم عملية التغيير السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الى حدوث تغيير جوهري في الموقف السعودي من العراق، ينعكس بدوره على طبيعة العلاقات العراقية السعودية بوصفها من أكثر الدول المستفيدة من اسقاط النظام السياسي الحاكم في العراق قبل عام ٢٠٠٣، ولكن ما شهدته العلاقات بين الدولتين بعد عام ٢٠٠٣ لم يختلف عن العلاقات بينهما قبلها، بسبب العديد من المتغيرات والقضايا التي لعبت دورا مهما في التأثير على العلاقات بينهما، وساهمت في تحديد شكلها وطبيعتها.

المبحث الثاني: قضايا العلاقات العراقية – السعودية

إن المتتبع لطبيعة العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية سوف يدرك بإنّ هناك قضايا شائكة وخلافية بين البلدين، وهذه القضايا لم تكن يوماً ذات طبيعة واحدة واتجاه معين، بل غالباً ما تختلف هذه القضايا باختلاف المرحلة وباختلاف النظام السياسي الموجود في العراق تحديداً، أو تغير السياسة الخارجية السعودية وتوجهاتها، وهو ما يفسر سبب غياب حالة نمطية مستقرة في العلاقات بين البلدين، وقد كان ذلك سبباً في تذبذب العلاقات خلال مراحل تاريخية مختلفة، اذ لم تأخذ نمطاً واحداً، بل تنوعت؛ فقد مرت بمراحل شراكة وتعاون وكذلك مراحل صراع وتضارب مصالح. ومن اهم تلك القضايا ما يمكن اجماله في الآتي:

أولاً– الموقف السعودي من النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣: من خلال الملاحظة التاريخية للعلاقات الثنائية بين العراق والمملكة العربية السعودية يمكن ملاحظة بأنها علاقات غير مستقرة، والسبب في ذلك هو التعقيد الذي يهيمن على العلاقة بين الجانبين، إذ ان ثنائية المواجهة والعزلة هي السمة الأبرز بينهما[١٠]؛ فالعلاقات بين الطرفين مرت بالتعاون خلال مراحل الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠_١٩٨٨)، والمواجهة خلال المرحلة التي اعقبت الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والعزلة في السنوات التي تلت الغزو الامريكي للعراق. وبالتالي فان المواقف البينية اثرت على طبيعة علاقات الدولتين، كما ان المشاكل التي نشأت بين النظامين بعد عام ١٩٩١ انعكست بشكل سلبي على العلاقات الثنائية بينهما، ومن ثمّ برزت ما يمكن تسميتها بالأهداف الصفرية لدى صناع القرار في كلا الدولتين.

لقد كان الموقف السعودية من النظام السياسي في العراق مركب؛ فقد كانت تجهل الطريقة التي يجب اتباعها في مواجهة النظام السياسي العراقي في تسعينيات القرن الماضي وحتى مطلع الالفية[١١]، كما انها لم تجد الطريقة المناسبة للتفاعل مع العراق فيما بعد، اذ قطعت علاقاتها مع العراق بعد دخوله الى الكويت واعطت موافقة ضمنية للغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وبالمقابل فإنها لم تتفاعل ايجابيا مع النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣[١٢]، الامر الي زاد من حدة التقاطع بين البلدين مع اتهامات متبادلة بين الطرفين، فالعراق يرى بأن السعودية مولّت ودعمت التنظيمات الإرهابية في العراق،

والسعودية ترى بأن النظام السياسي الجديد قد يرسخ مشروع طائفي في العراق والمنطقة، وبالتالي فأن هذه العلاقات المعقدة بين الدولتين صاغت نمطاً للعلاقات بينهم اقرب الى القطيعة منها الى التعاون وهو ما جعل الخطاب الرسمي بينهما يميل الى الاتهامات المتبادلة في المواقف الرسمية، فضلاً عن غياب فرص احداث تغير تاريخي في العلاقات في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، كما ان استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق وبالأخص في السنوات التي اعقبت عملية التغيير السياسي جعل المملكة العربية السعودية ترى بأنه تهديداً وانعكاساً خطيراً على أمنها القومي وامن المنطقة ككل[١٣].

وقد ازداد التنافر في العلاقات الثنائية بعد ظهور (تنظيم داعش الإرهابي) وسيطرته على مناطق في وسط وشمال العراق عام ٢٠١٤، واتهام السعودية بدعم التنظيم، مقابل الموقف السعودي الذي يرى بأن اتباع النظام السياسي العراقي آنذاك لسياسات غير منضبطة في التعامل مع الوضع هو السبب في وجود التنظيم الارهابي[١٤]؛ ولذلك فقد اوجدت هذه السلوكيات بين الطرفين حالة من عدم اليقين السياسي في العلاقات بينهما استمرت الى عام ٢٠١٧، بعد أن بدأت العلاقات بين الدولتين تأخذ شكلا طبيعيا بسبب الانفتاح العراقي على جواره الاقليمي والاعتدال في توجهات السياسة الخارجية العراقية في تلك الفترة[١٥].

وفيما بعد فأن الواقع المتذبذب في العلاقات بين البلدين بدأ يشهد انفراجاً في العلاقات من جانب العراق في البداية وخصوصاً مع وصول رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي الى الحكم (٢٠١٤-٢٠١٨) والتي تميزت فترته بسياسات الانفتاح الدولي للعراق، واهمها رغبته في إعادة العلاقات مع المحيط العربي وبضمنها السعودية. وشهد الموقف السعودي تجاه العراق تحسنا نتيجة الاعتماد على الأداة الدبلوماسية المرنة في العلاقات بين البلدين، حيث كانت الاخيرة ترى نفسها بأنها مؤثرة في القرار العربي تجاه العراق [١٦]. وقد رحبت السعودية بتكليف العبادي برئاسة الوزراء وشهدت هذه المرحلة تبادلا للزيارات الثنائية بعد قطعها لمدة ٢٥ عاماً [١٧]. ولاحقاً تطورت العلاقات الى إعادة افتتاح السعودية لسفارتها في بغداد عام ٢٠١٥ وسبق ذلك زيارات من اعلى السلطات العراقية الى الرياض، كما استغلت السعودية وجود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (٢٠١٦_٢٠٢٠) وتوتر علاقاته مع الجانب الإيراني التي تمتلك علاقات متقدمة مع العراق في بناء علاقات جيدة ايضا مع العراق في محاولة الى ايجاد نوعا من التوازن في علاقات العراق مع إيران [١٨]. فهي كانت ترى بأنها لن تستطيع إقامة علاقات طبيعية مع العراق طالما ان العراق يمتلك علاقات متقدمة مع إيران اذ تعتبر السعودية بأن هذه العلاقات تمثل تهديداً لأمنها القومي على الحدود الشمالية لها، وهو ما يفسر انكفاء السعودية خلال فترة تولي (عادل عبد المهدي) لرئاسة الوزراء عام ٢٠١٩ الذي رأت فيه انه منفتح أكثر على العلاقات العراقية الإيرانية.

لقد تطور الموقف السعودي تجاه النظام السياسي العراقي بشكل أكبر مع وصول رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي (٢٠١٩-٢٠٢٢) اذ قفزت العلاقات الى مستويات اعلى من سابقاتها من السنوات، وشهدت العلاقات العراقية الخليجية بشكل عام تحسناً ملحوظاً، وخلال السنوات التالية خصوصاً بعد عام ٢٠٢٣، لعبت القضايا الناعمة دوراً في إعادة رسم العلاقات بين البلدين. وأبرز هذه

القضايا هي النشاطات الرياضة، فقد استعمل العراق الانشطة الرياضية (بطولة خليجي ٢٣ في البصرة) على سبيل المثال لتنشيط علاقاته الإقليمية وتطوير العلاقات الخارجية [١٩].

كما لعبت قضايا مكافحة الإرهاب وامن الحدود مجالاً اخر للتعاون بين البلدين يضاف اليها التعاون في مجال الطاقة وخصوصا التعاون في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) واتخاذ سياسات نفطية مشتركة، كانت سبباً في تعضيد العلاقات بين النظامين. واخيراً التعاون الدولي بينهما في مجال قضايا الإقليم مثل الحرب على غزة والصراع العربي الإسرائيلي.

ثانياً: المواقف العراقية – السعودية تجاه قضايا الإقليم الشائكة: لم تكن قضايا المنطقة الإقليمية المحيطة بالعراق والسعودية نقطة التقاء بين الطرفين في كثير من الأحيان، فالمصالح الوطنية المتباينة انعكست على مواقفهما من القضايا بشكل واضح، لكن بعد عام ٢٠٠٣ وتغير النظام السياسي في العراق بدأت هذه المواقف تتعمق بشكل اكبر، وهذه المواقف تركزت بشكل كبير بعد حركة التغيير السياسي التي بدأت تشهدها بعض الدول العربية منذ عام ٢٠١١ والتي كان العراق يرى بأنها لها اجندات خارجية فيما رأت السعودية بأنها تهديداً لشكل النظام السياسي لديها، ومن أبرز هذه المواقف:

١. الموقف من الحرب في سوريا: تعد الاحداث في سوريا منذ عام ٢٠١١ من أبرز القضايا التي جسدت التناقض في العلاقات العراقية السعودية في التعاطي مع القضايا الاقليمية، فقد وفرت المملكة العربية السعودية التمويل المالي اللازم للمعارضين السوريين [٢٠]. كما قامت بإغلاق سفارتها في دمشق عام ٢٠١٢. على العكس من الموقف العراقي الذي كان داعماً للحوار بين الحكومة السورية والمعارضة، وطرح العراق مشروعاً يدعوا الى تشكيل حكومة وطنية تمثل مكونات الشعب السوري، كما طالب العراق بإيقاف التسليح الذي يقدم للمعارضة لأنه يؤدي الى استمرار القتال [٢١]. كما حافظ العراق على التمثيل الدبلوماسي المشترك مع سوريا. لقد كان الموقف العراقي يميل الى انهاء الحرب بالوصول الى نقاط تفاهم بين كلاّ الطرفين، بينما الموقف السعودي كان يميل الى انهاء أي وجود لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، لكن مع فشل الوصول الى هذا الهدف تراجعت السعودية الى إعادة علاقاتها مع بشار الأسد وتقليل الدعم الى قوات المعارضة السورية، ثم قامت بإعادة تبادل العلاقات الدبلوماسية مع الجانب السوري عام ٢٠٢٤[٢٢]، وهو ما شكل تذبذباً واضحاً في أهدافها الخارجية السعودية تجاه القضية السورية.

لقد كان الموقف السعودي الى حد ما متأثراً بطبيعة العلاقات التي كانت بين النظام السوري والسعودي قبل الحرب الاهلية، وهو ما رغبت السعودية بترسيخه بإزاحة بشار الأسد من السلطة، وهو موقف يتلائم مع رغبة دول أخرى مثل تركيا وقطر والأردن، وقد انعكس تأثير الحرب الاهلية السورية على العراق في تمدد تنظيم داعش الإرهابي الذي استولى خلال سنوات معينة على مساحات واسعة من العراق في عام ٢٠١٤[٢٣]. هذا ما جعل العراق ينخرط بشكل أكبر في المسألة السورية، ويحافظ على سياسة خارجية ثابتة تجاه الوضع هناك. ولذلك حافظ العراق على نمط واحد من حدود التفاعلات تجاه سوريا انطلقت بشكل أساسي من رؤيته للامن القومي العراقي الذي يرتبط بأمن الحدود مع سوريا. وبالتالي

مثلت القضية السورية أحد القضايا الخلافية في العلاقات العراقية السعودية بسبب تقاطع مصالح كلا الطرفين في سوريا، والاختلاف في التفاعل مع الازمة السورية والتي انعكست على العلاقات فيما بينهما بشكل سلبي.

٢. الموقف من البرنامج النووي الإيراني: يعد البرنامج النووي الإيراني من القضايا الاقليمية المهمة التي اثرت في العلاقات العراقية السعودية، فكلاً من الدولتين لديهما رؤية مختلفة للأمر؛ فالعراق يرى بأن الوصول الى اتفاق حول نسب التخصيب مع إيران يمكن أن يؤدي الى التهدئة، بينما ترى السعودية بأن أي اتفاق لا يتضمن انهاء البرنامج سوف يسمح بتعاظم نفوذ إيران، وبالتالي تفوق ميزان القوة لصالح إيران في التنافس بينهما [٢٤]. وهذا الرفض لاي برنامج نووي إيراني لا يمثل فقط الموقف السعودي انما موقف جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي ترى بأن امتلاك إيران للسلاح النووي الإيراني سوف يعوق إمكانية الوصول الى صيغة امنية مشتركة لأمن دول الخليج العربي ولا يمنع من قيام سباق تسلح نووي محموم في المنطقة [٢٥]. وبالتالي فإن هذا الامر جعل العراق لا ينظر الى امتلاك إيران للسلاح النووي من عدمه بل الى صيغة الوصول الى اتفاق بين الأطراف الاقليمية يساعد في دعم استقرار المنطقة، وهو ما جعله يؤيد الوصول الى اتفاق دولي حول البرنامج النووي الإيراني. وتنظر السعودية الى السياسات العراقية حول البرنامج النووي الإيراني على انه موقف داعم لإيران، وهذا يرجع الى نظرة السعودية الى طبيعة العلاقات العراقية الإيرانية التي تعتبرها تهديداً لأمنها القومي، وهذا انعكس على موقف العراق تجاه البرنامج النووي الإيراني، لقد بقيّ العراق على موقفة تجاه البرنامج النووي الإيراني وهو موقف يتعلق بارتباطات عدة منها طبيعة العلاقات مع إيران من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى، بينما دائما ما تصعد السعودية من خطابها تجاه البرنامج النووي الإيراني في المحافل الدولية او مع مجيء الإدارات الجمهورية الى البيت الأبيض، خصوصاً مع ادراك السعودية بأن الحفاظ على امن الخليج العربي وبضمنه السعودية احد محددات الاساسية لحماية المصالح الامريكية وأمن الطاقة ضد التهديدات الإيرانية بالنسبة لصانع القرار الامريكي[٢٦].

٣. الموقف من الصراع في اليمن: تباينت المواقف تجاه الصراع في اليمن بين العراق والسعودية، واساس هذا التباين هو طبيعة العلاقات بين (حركة انصار الله "الحوثيين") مع كلا الدولتين، فالعراق يرى فيها قوة وطنية تمثل اليمنيين بينما ترى السعودية فيها بانها حليف لأطراف خارجية في جنوب السعودية وتشكل تهديداً لأمنها القومي، وتشاركها الولايات المتحدة الامريكية في هذا الامر[٢٧]، وفي ضوء ذلك انخرطت السعودية في عمليات عسكرية ضد (حركة انصار الله) وقامت بتحصين حدودها الجنوبية ضدها واطلاق عملية عسكرية ايضاً في عام ٢٠١٥ عرفت بأسم (عاصفة الحزم)، خصوصاً بعد قصف الحوثيون للأراضي السعودية مرات عدة. وبالمقابل يحتفظ العراق بعلاقات مع طرفي النزاع في اليمن وهو ما سمح له بالرغبة في القيام بوساطة من أجل حل النزاع، ولا يزال الصراع في اليمن يشكل نقطة خلافية أخرى في العلاقات العراقية السعودية، فكلا الطرفين ينظر للصراع من ميزان ومنظور مختلف، فالعراق يرى في

الصراع حرب أهلية نهايتها تتضمن مشاركة الجميع في الحل، بينما ترى السعودية في (حركة أنصار الله) تهديداً لأمنها القومي، ويدخل ضمن ذلك أمن امدادات الطاقة [٢٨].

ثالثاً: العلاقات العراقية الإيرانية واثرها في السياسة الخارجية السعودية: لقد نمت العلاقات العراقية الإيرانية بشكل متسارع بعد العام ٢٠٠٣ وزادت المبادلات التجارية والعلاقات في مجالات الدفاع والامن بشكل كبير، وقد انعكس ذلك في عدة مواقف مشتركة تبناها كلا الطرفين، كان من تأثير ذلك هو أحادية السياسة الخارجية السعودية التي أصبحت تتأثر بطبيعة العلاقات التي ينشئها العراق مع إيران؛ فقد صاغت السعودية العديد من توجهاتها الخارجية نحو العراق انطلاقاً من طبيعة العلاقة بين العراق وإيران، وهي حالة غير نظامية في السياسة الخارجية، فالتحالفات والعلاقات التي تنشئها الدول هي شأن داخلي ولا تنطوي على اثر ملموس لطبيعة تفاعلاتها في المحيط الإقليمي، ويبقى التأثير محدود في نطاق الاتفاقيات الدولية والتفضيلات السياسية المشتركة، ومع الرغبة في تحييد العلاقات الثنائية بين العراق والسعودية عن طبيعة التعاون بين العراق وإيران انطلاقاً فان السعودية كانت في وضع متربك، فهي من جهة تريد علاقات إيجابية مع العراق لكنها ترفض الدور والعلاقات العراقية الإيرانية، كما ان السياسة الخارجية السعودية وتفاعلاتها مع الحكومة العراقية تتشكل على ضوء علاقة الحكومة في العراق مع الجانب الإيراني[٢٩].

ان سعي العراق للحفاظ على العلاقات العراقية السعودية وتطويرها لا ينظر اليها بمعزل عن العلاقات التي يمتلكها العراق ايضاً مع الجانب الإيراني؛ فقد عانت الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ شبه عزله في علاقاتها مع المحيط العربي، وذلك بسبب تخوف الدول العربية من التجربة العراقية السياسية الجديدة وطبيعة تكوينها، يضاف الى ذلك الاتهامات التي وجهت من قبل بعض الدول العربية للعراق بالتبعية لدولة إيران و بتبني سياسات طائفية، وبالتالي فأن الهدف من تطوير العلاقات العراقية مع السعودية هو زيادة فعالية العراق واندماجه في المحيط العربي، من اجل تحقيق الاستقرار والمصالح المشتركة[٣٠]، مع الاخذ بعين الاعتبار العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وإيران وتركيا.

رابعاً: الموقف من عمليات التطبيع مع الكيان الصهيوني (الاتفاقيات الابراهيمية): منذ عام ٢٠٢٠ بدأت بعض الدول العربية باتخاذ سياسات خارجية توافقية مع الكيان الصهيوني نتج عنها توقيع اتفاقيات تطبيع مع (اسرائيل). اذ بدأت حملة التطبيع بقيام كل من دولتي الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بعقد أولى اتفاقيات التطبيع مع الجانب الصهيوني ضمن ما عرف بـ (الاتفاقيات الابراهيمية) في ١٥أيلول ٢٠٢٠، بعد ان استقبل الرئيس الامريكي آنذاك (دونالد ترامب) وزيري الخارجية الاماراتي والبحريني ورئيس الوزراء الاسرائيلي، للتوقيع على اتفاقيات التطبيع التي وصفها بالتاريخية بين هذه الدول، واعتبارها خطوة اولى نحو تطبيع أوسع مع باقي الدول العربية [٣١]. فقد لحقت بهما دولة السودان بعد ان وافقت وبرعاية أمريكية على تطبيع العلاقات مع (اسرائيل) في ٢٣ تشرين الاول ٢٠٢٠، أي بعد شهرا واحدا فقط من الاتفاق بين دولتي الامارات والبحرين مع اسرائيل[٣٢]، بسبب الأوضاع الداخلية والازمات التي تعيشها، وبالتالي فقد رأت القيادة السودانية بأن التطبيع مع الكيان الصهيوني يمثل

آلية لتصحيح علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية والقوى الكبرى، من أجل المساعدة في حل الازمات الداخلية التي تعاني منها وتحسين العلاقة مع اللوبي الصهيوني المعادي للسودان بغرض رفع العقوبات عنها، وحل مشكلة الديون والعودة الى منظومة الاقتصاد العالمي(٣٣). ومن ثم انضمت المملكة المغربية الى محور التطبيع مع الجانب الصهيوني بعدما وافقت في ١٠ كانون الاول ٢٠٢٠، على التطبيع مع الجانب الاسرائيلي برعاية أمريكية مقابل الاعتراف بسيادة المغرب على كامل اقليم الصحراء الغربية، ودعم المقترح الي تقدمت به المغرب لحل مشكلة الصحراء الغربية على أساس (الحكم الذاتي) لها، وتشجيع عمليات التنمية في المغرب وبالأخص في اقليم الصحراء، وفتح قنصلية امريكية وتعزيز الفرص الاقتصادية والاستثمارية فيها (٣٤).

وفيما يخص أثر عمليات التطبيع العربي الاسرائيلي على العلاقات العراقية السعودية فإنه يأتي من خلال مواقف كل من البلدين تجاه عمليات التطبيع والرؤية للعلاقات مع الجانب الصهيوني؛ فقد اتخذ العراق موقفا معارضا لجميع عمليات التطبيع مع الجانب الصهيوني، وعدّها بمثابة خطرا يهدد الأمن القومي العراقي لعدة أسباب لعل أهمها:

١. الموقف العراقي من القضية الفلسطينية والذي يرفض المساومة والمساس بحقوق الشعب الفلسطيني والعربي، واصدار القانون (رقم ١) لسنة ٢٠٢٢، الخاص بـ "تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني" بكافة اشكاله (٣٥).

٢. يرى العراق بأن هناك امكانية في أن يستثمر الجانب الصهيوني لعلاقاته مع بعض الدول العربية وبالأخص الخليجية لإحداث خرق أمنى واستخباري اسرائيلي للعراق (٣٦).

وبالمقابل فإن موقف المملكة العربية السعودية من الكيان الصهيوني يطغى عليه طابع التقارب أو التفاهم أكثر منه الرفض والتقاطع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بعض المؤشرات لعل أهمها اللقاءات المفتوحة على هامش المؤتمرات الدولية، واقامت بعض رجال الاعمال علاقات تجارية مع شركات اسرائيلية، وأيضا فتح المجال الجوي السعودي امام الطائرات التجارية من والى (اسرائيل)، فضلا عن معلومات حول تعاون استخباري بين الجانبين وغيرها من مظاهر التقارب (٣٧). وأيضا طبيعة العلاقات السعودية الامريكية الخاصة والتي تفتح الباب مستقبلا أمام كل الاحتمالات فيما يخص التطبيع بين السعودية واسرائيل، بالأخص وان المملكة لم ترفض موضوع التطبيع من الاساس، انما وضعت له شروطا كـ (الضمانات الأمنية، وبناء برنامج نووي سعودي) وهو ما بات أقرب الى الواقع بعد الحديث عن مساعي الولايات المتحدة الى عقد اتفاقيات دفاع رسمية مع كل من السعودية و(اسرائيل) في إطار خطة أمريكية للتوصل الى اتفاق تطبيع سعودي – (اسرائيلي) (٣٨).

وتبعا لما تقدم، يعد موضوع العلاقات العربية الاسرائيلية وسياسات التطبيع من القضايا ذات التأثير السلبي في العلاقات العراقية السعودية، بسبب التعارض في المواقف بين البلدين من الكيان الصهيوني وسياسات التطبيع.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية السعودية في ظل محيط مضطرب وقضايا شائكة

تعد الدراسات المستقبلية في حقل العلاقات الدولية من أصعب الدراسات وأكثرها تعقيدا؛ بسبب عدم القدرة على التنبؤ بشكل دقيق في السلوك البشري، وعدم وجود امكانيات مادية فعالة لقياسها ومن ثم الخروج بمقولات محددة وثابتة بشكل دقيق حول سلوك الدول وعلاقاتها الخارجية، فقد يتصرف صناع القرار في بعض الدول احيانا بشكل مخالف للتوقعات والمعطيات المتاحة بسبب الاختلاف في مستويات الادراك والفهم والتفسير لمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية وفقا لما يسمى بعملية الانسجام المعرفي[٣٩]، وأيضا تعاني الدراسات المستقبلية من اشكالية محدودية المعطيات والمعلومات الاحصائية بسبب أن عملية رسم المشهد المستقبلي تعتمد بالأساس على الخيال، ومن جهة اخرى هناك اشكالية تتعلق في كيفية متابعة الطريقة التي تتفاعل بها هذه المعطيات لتقديم صورة موضوعية عن المستقبل، فغالبا ما يفشل واضعوا السيناريوهات أو المشاهد المستقبلية في تفسير الإحصاءات والمعلومات المتاحة بالشكل الصحيح للتنبؤ بالمستقبل[٤٠]. وبالتالي فإن الاجتهاد في توقع المسار المستقبلي للعلاقات العراقية السعودية ممكن أن يقود لأكثر من مشهد وفقا للمعطيات المتاحة. وتبعا لذلك ممكن اقتراح ثلاث مشاهد مستقبلية لنمط العلاقات العراقية السعودية تتراوح بين التقدم والازدهار وتنامي العلاقات بين البلدين، أو امكانية تراجع وتدهور العلاقات بينهما، فضلا عن مشهد استمرار الوضع الراهن للعلاقات استنادً الى المعطيات المتاحة والخبرة التاريخية لنمط التفاعلات بين البلدين.

أولا: مشهد تقدم وتطور العلاقات العراقية السعودية: بشكل عام فإن تحديد طبيعة العلاقات بين الوحدات الدولية من حيث التعاون والاتفاق التام او التناقض والصراع او الفتور تعتمد على مدى التوافق في اهداف السياسة الخارجية للدول والتي تعبر عن المصالح القومية التي تؤمن بها الدول وتسعى الى تحقيقها والحفاظ عليها، فكلما كان هناك توافقا وانسجاما في المصالح والأهداف الخاصة بالدول كلما كان هناك اتفاقا وانسجاما وتوافقا في علاقاتها البينية، وبالتالي تتنامى العلاقات بين الدول عند التوافق في المصالح، وتتراجع عندما تسود حالة عدم التوافق بينها وكلما زاد عدم التوافق كلما زاد الخلاف وصولا الى الصراع، والعكس صحيح أيضا[٤١].

وبالتالي، فإن مشهد أو سيناريو التقدم والتطور في العلاقات العراقية السعودية ممكن أن يتحقق في ظل اتجاه السعودية نحو التهدئة السياسية مع (حركة انصار الله) في اليمن وتهدئة الأوضاع الداخلية فيه، وحسم الصراع الداخلي في سوريا، وعودة الهدوء في العلاقات مع إيران والتي تمت بوساطة صينية عراقية كونها مؤشرات تعطي دفعة الى الامام في العلاقات العراقية السعودية، هذا فضلا عن البعد الاقتصادي والذي يصب في مصلحة العلاقات بين الجانبين، خصوصاً مع توجهات المملكة العربية السعودية لإعطاء البعد الاقتصادي أهمية اكبر في نسج العلاقات مع محيطها الإقليمي ومن ضمنه العراق، ويمثل هذا التوجه شكلا من اشكال التعاون خارج قضايا الاختلاف بين البلدين الى مسائل تحقق التنمية لكلاً منهما، اذ تسعى السعودية الى الاهتمام في القطاع الصناعي في السنوات القادمة وتقليل الاعتماد على النفط لتعظيم ايرادات الدولة المالية والاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية وتنشيط التبادل التجاري مع دول الجوار وأبرزها العراق، مقابل رغبة العراق في استثمار التفاعل الايجابي مع الجانب السعودي لتنويع وارادات البلد وعدم الاعتماد على جهة واحدة فقط، فضلا

عن امكانية الاستفادة من موقع السعودية الجغرافي وموانئها لتصدير المنتجات للأسواق العالمية[٤٢]. هذا فضلا عن دور العامل النفطي وسياسة كلا دولتين في مجال الطاقة والنشاط في منظمة الدول العربية المنتجة للنفط (أوبك) والتي تعتبر عاملا مساعدا على تنامي العلاقات بين الطرفين حفاظا على مصالح كل منهما في هذا المجال [٤٣]. بالإضافة الى رغبة العراق في الانفتاح على الجوار الاقليمي العربي بشكلٍ متساوٍ وتجاوز حالة الاستقطاب والتمحور التي قادت الى عزلة دولية لفترات طويلة [٤٤]، واخيرا يمكن أن تمثل علاقات كل من البلدين مع الولايات المتحدة الامريكية احدى العوامل التي ممكن أن تدفع كل منهما الى توثيق علاقاتهما بشكل أفضل، في حال رغبت الولايات المتحدة في تشكيل نسقا معينا من التفاعلات الاقليمية بين حلفائها.

ثانيا: مشهد تدهور وتراجع العلاقات: تعد القضايا الداخلية والاقليمية المعقدة التي ذكرناها في المبحث السابق من ابرز المحددات التي أثرت سلبيا في طبيعة العلاقات العراقية السعودية التي تشوبها العديد من المتغيرات المؤثرة فيها، ومثلت عائقا أمام التقدم فيها، ولعل التدهور أو تفاقم احدى هذه العوامل يمكن أن يؤدي الى انهيار العلاقات بين البلدين، ولعل من اهمها ما يتعلق بالعلاقات العراقية الإيرانية، التي تمثل العقبة الأكبر امام تنامي العلاقات مع الجانب السعودي، ففي حال تزايدت حدة التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية بسبب تفاقم القضايا الخلافية بينهما ممكن أن يؤثر ذلك بشكل مباشر على العلاقات العراقية السعودية تأثيرا سلبيا ويؤدي الى تراجعها[٤٥]. هذا فضلا عن تخوّف الجانب السعودي (المزمن) من امكانية استعادة العراق للدور الخارجي الفعال؛ فوفقا للإرث التاريخي في التعامل بين الجانبين، فإن المملكة العربية السعودية طالما كان لديها تخوفا من العراق قائما على فكرة التنافس على الهيمنة الاقليمية، وبالتالي فانه حسب رأي الباحث فإن بقاء العراق في حدود قوة ودور اقليمي محدود يمثل هدفا سعوديا خليجيا رئيسا، وان أي صعود أو تزايد في قدرات العراق ودوره الاقليمي ممكن أن يؤدي الى تراجعا في العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

ثالثا: مشهد استمرار النمط القائم من العلاقات: بالرغم من التفاؤل أحيانا عند الحديث عن العلاقات العراقية السعودية وامكانيات التقدم والتطور في العلاقات بين الطرفين، الا ان مشهد استمرار نمط العلاقات بين الطرفين على حاله دون تقدم ملحوظ يصل الى درجة التحالف الاستراتيجي يمثل أحد المشاهد المستقبلية الممكنة للعلاقات بينهما، بسبب تعدد وتشابك العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين. اذ تمثل العلاقات العراقية السعودية نمطا واضحا للعلاقات المركّبة والتي تميل الى حالة عدم الاستقرار وعدم اليقين عند محاولة التنبؤ بمسارها المستقبلي، وبالتالي فانه لا يمكن الجزم بأن جميع النقاط الشائكة حول ملفات الإقليم سوف يتم تسويتها بين العراق والسعودية، فالإقليم يزدحم بالقضايا التي يتنوع الفاعلين الدوليين والفاعلين دون الدول فيها، وبالتالي فإن تقييمات كلا الدولتين لمسائل اليمن وسوريا والعلاقات مع إيران وامن امدادات الطاقة في الخليج العربي يعود الى طبيعة تقييمهما للمصالح الخاصة بكل منهما وعلى طبيعة الضغوط التي تفرضها البيئة الدولية على المنطقة، التي تمتلك ثلثي احتياطيات النفط والغاز، والتي تعتبر ثروة استراتيجية مهمة[٤٦].

وتبعا لذلك، ممكن أن يؤدي الفتور وعدم الحسم في هذه الملفات الى استمرار العلاقات العراقية السعودية على حالها، مع عدم التقدم أو التراجع؛ إذ تكتفي كل منهما في السعي لكسب الطرف الأخر او تحييده في التفاعل مع القوى الاقليمية المنافسة على أقل تقدير، مقابل وجود حالة من الشك الدائم والحذر في التفاعل بين الطرفين استناداً الى الخبرة التاريخية في علاقاتهما التي تتميز كما ذكرنا سابقا بحالة (عدم الاستقرار) والتي تمثل الثابت الوحيد عند وصف العلاقات العراقية السعودية على مدى تاريخيها، فرغم التفاعلات السلبية والايجابية الكبيرة بين الطرفين الا انهما لم يتمكنا من بناء توازن وثقة في التفاعلات البينية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على سلوك كل منهما تجاه الأخر طيلة العقود الماضية وجعلها في أفضل حالاتها علاقات مرحلية تتناغم مع الأحداث والازمات البينية وسرعان ما تتحول قربا أو بعدا[٤٧]. وبالتالي، فإن حالة الركود والتقارب الحذر دون التقدم والازدهار في العلاقات بين الطرفين تمثل السمة شبه الدائمة لوصف طبيعة العلاقات العراقية السعودية في أفضل حالاتها، وهو ما يرجح الاستمرار على نفس نمط العلاقات بين البلدين في المستقبل القريب والمتوسط على أقل تقدير.

وحسب رأي الباحث فإن مشهد استمرار العلاقات العراقية السعودية على نفس النمط من التقارب الحذر من قبل الجانب العراقي ومحاولات الاحتواء التي يسعى لها الجانب السعودي في تفاعله مع العراق، هو المشهد الأكثر ترجيحا لمستقبل العلاقات بين الطرفين بسبب عدم وجود رغبة داخلية لدى أي منهما لتطوير العلاقات مع الطرف الأخر وفقا لرغبات حقيقية بعيدة عن العلاقات مع الاطراف الدولية والاقليمية الأخرى، وعدم قيامهما نهائيا بتطوير أي مصالح مشتركة ممكن أن تقود الى تحصين العلاقات بينهما من تأثير العوامل والمتغيرات الداخلية والاقليمية المختلفة، وهو ما يقود الى عدم استقرار العلاقات بين الطرفين على وتيرة واحدة في مختلف مراحلها التاريخية.

الخاتمة:

منذ استقلال الدولتين في منتصف القرن العشرين، اتسمت العلاقات العراقية السعودية في شكلها العام بحالة من عدم التوافق التام في اهداف السياسة الخارجية، مع التضارب الواضح في المصالح الوطنية لكل منهما، الأمر الذي ادخل العلاقات بين الطرفين بمنعطفات عديدة بدءاً من الاختلاف في التوجهات العالمية والرغبة في تبوء مكانة القوة العربية الفاعلة في محيطها الاقليمي، مرورا في الخلافات بسبب سياسات النظام السياسي العراقي قبل عام ٢٠٠٣، والتي مثلت عوامل مهمة للتباعد والخلاف بين البلدين أكثر من كونها عوامل توافق وتقارب. وبعد عام ٢٠٠٣، شهدت العلاقات العراقية السعودية تذبذبا واضحا من الترقب الحذر والشكوك والاتهامات المتبادلة الى التقارب الحذر ومن ثم محاولات الانفتاح المشروط من كلا الجانبين. ويمثل عام ٢٠١٤ تاريخا فاصلا في التحول الايجابي لنمط العلاقات العراقية السعودية، وذلك بعد تولي السيد (حيدر العبادي) رئاسة الحكومة العراقية وتبني سياسة الانفتاح والتقارب مع دول الجوار العربي للعراق، مقابل سياسة المملكة العربية السعودية بعد تولي الملك (سلمان بن عبد العزيز) والتي حاولت خلالها المملكة التفاعل مع العراق بشكل مباشر ومختلف عن السابق، والعمل على تحقيق نوعا من التوازن في علاقات العراق الخارجية. وأخيرا يبقى

مستقبل العلاقات السعودية العراقية مرهونا بالتوصل الى حلول لأغلب القضايا الاقليمية المعقدة، والى التحول في ميزان القوى الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا في شكل وطبيعة العلاقات السعودية الإيرانية وتطوراتها، باعتبارها المحدد الأكثر تأثيرا في تحديد شكل وطبيعة العلاقات العراقية السعودية.

الهوامش

(١) خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، ٢٠١٠، ص ٧٩.

(٢) علي بشار أغوان، السياسة الخارجية العراقية بني النظرية والتطبيق دراسة حالة العالقات العراقية – السعودية حتى عام ٢٠١٤ وآفاقها المستقبلية، مجلة الدراسات الاقليمية (انكسام)، المجلد الاول، العدد(١)، أيار ٢٠١٧، ص٤١.

(٣) رهف طير وآخرون، العلاقات السوفيتية العراقية بين عامي ١٩٤٥–١٩٩١، مجلة جامعة دمشق دراسات تاريخية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد (٣٧)، العدد (١٤٤)، ٢٠٢١. ص ١٩٥.

(٤) زينب عبد الله، العلاقات السعودية الامريكية ما بين التعاون.. والتبعية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، كلية الآداب، مجلد (٣)، العدد (٣٢)، ١–١–٢٠١٩م. ص ١٤٧.

(٥) زمن ماجد عودة، الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٠، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠، ص٥.

(٦) علي بشار أغوان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٧) نفس المصدر، ص ٤٩.

(٨) خافيير بوردون، السعودية والعراق: الحدود بوصفها محفزا للتعاون، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، ديسمبر ٢٠١٩، ص ١١.

(٩) راجي يوف محمود البياتي، العلاقات العراقية السعودية، التحديات والفرص بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مدارات سياسية، المجلد (٢)، العدد (٧)، ديسمبر ٢٠١٨، ص ١٣ – ١٤.

(١٠) خافيير بوردون، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(١١) جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق: النفط والدين وتناخر طويل مستمر، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص (١٥٧)، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص٢.

(١٢) المملكة العربية السعودية: العودة الى بغداد، مجموعة الازمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم (١٨٦)، ٢٢ آيار/ مايو ٢٠١٨، ص١.

(١٣) علي مزاحم الغريري، أمن الخليج العربي وتداعياته بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية الدولية، العدد (٤٨)، أيلول ٢٠٢١، ص ١٤٩.

(١٤) عبد الوهاب القصاب، العراق: انهيار ترتيبات ما بعد الاحتلال، مجلة سياسات عربية، العدد (٩)، تموز ٢٠١٤، ص ١٢–١٣.

(١٥) اركان ابراهيم عدوان، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١١ بين التطرف والاعتدال، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص السنة: حزيران ٢٠٢٢، ص ١٠٣.

(١٦) قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد (٨٨)، ٢٠٠٨، ص ٩٩.

(١٧) نهرين جواد شرقي، مقومات ومحددات العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد (٧١)، ٢٠٢٢، ص ١٨٨.

(١٨) منى حسين عبيد، العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (١٩)، العدد (١)، ٢٠١٨، ص١٩٨١.

(١٩) مروان محمد عبود، دور الدبلوماسية الرياضية في تعزيز العلاقات بين الشعوب المتجاورة: دراسة حالة دول الخليج العربي، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد الأول، العدد (٤٦)، ٢٠٢٣، ص١٣٠-١٣٣.

(٢٠) براين مايكل جنكينز، ديناميكيات الحرب الاهلية السورية، مؤسسة راند، ٢٠١٤، ص١١.

(٢١) خلود محمد خميس، العلاقات العراقية – السورية في ضوء استراتيجية التدخل الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٨)، ٢٠١٧، ص ٨٨-٨٩.

(٢٢) السعودية تعلن رسمياً افتتاح سفارتها في دمشق، صحيفة الشرق الأوسط، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. متاح على الرابط التالي: https://aawsat.com/ العالم-العربي/الخليج/٥٠٥٩٥١١-السعودية-تعلن-رسمياً-افتتاح-سفارتها-في-دمشق

(٢٣) حيدر الخوئي، سوريا والعراق والنضال من أجل السلطة: المستقبل المتشابك، مركز تشاثام هاوس، تشرين الثاني ٢٠١٦، ص١٢.

(٢٤) إيفا حداد، الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره في العلاقات الإيرانية – السعودية، مجلة سياسات عربية، العدد (٢٥)، ٢٠١٧، ص٧٣.

(٢٥) صبا حسين مولى، مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٦٢)، ٢٠١٨، ص٢٤.

(٢٦) ضياء الدين محمود غازي خميس، أثر التغير في القيادة الامريكية في العلاقات الامريكية_الاوروبية: دراسة حالة للملف النووي الايراني، مجلة المستقبل العربي، العدد(٥٤٩)، تشرين الثاني ٢٠٢٤، ص١١٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص١١٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١١٤_١١٥.

(٢٩) قحطان عدنان احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

(٣٠) مصطفى كامل، المملكة العربية السعودية... اسباب ونتائج توجهها نحو العراق، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/١٢/١٣. متاح على الرابط: https://www.alnahrain.iq/post/207

(٣١) ديفد ماكوفسكي، كيف تتطلع "اتفاقات إبراهام" الى السير الى الأمام وليس الى الوراء، مجلة اضاءات عالمية مترجمة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ١٢، ٢٠٢٠. ص ١٤٤

(٣٢) صباح مهدي عبد الله، التطبيع مع السودان "رؤية اسرائيلية"، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٨٩، العدد ٩٠، ٢٠٢٢. ص ٢٢٣.

(٣٣) التطبيع السوداني – الاسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي (١٢١)، مركز الزيتونة للدراسات والبحوث والاستشارات، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠. ص ٦.

(٣٤) جمال زحالقة، تطبيع العلاقات بين المغرب واسرائيل، قضايا اسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، العدد ٨١، ٢٠ مايو ٢٠٢١. ص ٣٤.

(٣٥) الوقائع العراقية، العدد (٤٦٨٠) ١٩ ذو القعدة ١٤٤٣هـ/ ٢٠ حزيران ٢٠٢٢٢م. السنة الثالثة والستون. ص ١.

(٣٦) جاسم يونس الحريري، تداعيات التطبيع الاسرائيلي – الخليجي على الأمن الوطني العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣. ص ٣.

(٣٧) محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الاماراتي/ البحريني مع اسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠ ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٢.

(٣٨) احمد مطر، التطبيع السعودي الاسرائيلي وتداعياته على الشرق الأوسط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣. ص ٧.

(٣٩) أليكس مينتس، كارل دي روين الابن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الطبعة الاولى، ٢٠١٦. ص ١٥٨.

(٤٠) علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٧، ص ١٤.

(٤١) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، الطبعة الخامسة، ٢٠١٠، ص ٢٠٩.

(٤٢) زمن ماجد عودة، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(٤٣) اجتماع سعودي روسي عراقي يؤكد أهمية تعاون دول "أوبك بلس" والتزامها التام بالاتفاق والتخفيضات التطوعية، صحيفة مال، الرياض، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١٢/١. متاح على الرابط التالي: https://maaal.com/archives/202411/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9

(٤٤) نهرين جواد شرقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

(٤٥) قحطان عدنان احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٤٦) ريا عبدالحسين مانع، روسيا وامن الطاقة في مستقبل التوازنات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد (٩٨)، ٢٠٢٤، ص٦٦١.

(٤٧) علي بشار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

قائمة المصادر:

اولاً: الكتب.

١) أليكس مينتس، كارل دي روين الابن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، الطبعة الاولى، ٢٠١٦.

٢) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، الطبعة الخامسة، ٢٠١٠.

٣) علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٧.

ثانياً: الدراسات والدوريات.

١) اركان ابراهيم عدوان، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١١ بين التطرف والاعتدال، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص السنة: حزيران ٢٠٢٢.

٢) إيفا حداد، الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره في العلاقات الإيرانية – السعودية، مجلة سياسات عربية، العدد (٢٥)، ٢٠١٧.

٣) جمال زحالقة، تطبيع العلاقات بين المغرب واسرائيل، قضايا اسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، العدد ٨١، ٢٠ مايو ٢٠٢١.

٤) خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، ٢٠١٠.

٥) خلود محمد خميس، العلاقات العراقية – السورية في ضوء استراتيجية التدخل الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٨)، ٢٠١٧.

٦) ديفد ماكوفسكي، كيف تتطلع "اتفاقات إبراهام" الى السير الى الأمام وليس الى الوراء، مجلة اضاءات عالمية مترجمة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ١٢، ٢٠٢٠.

٧) راجي يوف محمود البياتي، العلاقات العراقية السعودية، التحديات والفرص بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مدارات سياسية، المجلد (٢)، العدد (٧)، ديسمبر ٢٠١٨.
٨) رهف طير وآخرون، العلاقات السوفيتية العراقية بين عامي ١٩٤٥-١٩٩١، مجلة جامعة دمشق دراسات تاريخية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد (٣٧)، العدد (١٤٤)، ٢٠٢١.
٩) ريا عبدالحسين مانع، روسيا وامن الطاقة في مستقبل التوازنات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد (٩٨)، ٢٠٢٤.
١٠) زينب عبد الله، العلاقات السعودية الامريكية ما بين التعاون.. والتبعية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، كلية الآداب، مجلد (٣)، العدد (٣٢)، ١-١-٢٠١٩م.
١١) صباح مهدي عبد الله، التطبيع مع السودان "رؤية اسرائيلية"، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٨٩، العدد ٩٠، ٢٠٢٢.
١٢) صبا حسين مولى، مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٦٢)، ٢٠١٨.
١٣) ضياء الدين محمود غازي خميس، أثر التغير في القيادة الامريكية في العلاقات الامريكية_الاوروبية: دراسة حالة للملف النووي الإيراني، مجلة المستقبل العربي، العدد(٥٤٩)، تشرين الثاني ٢٠٢٤.
١٤) عبد الوهاب القصاب، العراق: انهيار ترتيبات ما بعد الاحتلال، مجلة سياسات عربية، العدد (٩)، تموز ٢٠١٤.
١٥) علي بشار أغوان، السياسة الخارجية العراقية بني النظرية والتطبيق دراسة حالة العالقات العراقية – السعودية حتى عام ٢٠١٤ وآفاقها المستقبلية، مجلة الدراسات الاقليمية (انكسام)، المجلد الاول، العدد(١)، أيار ٢٠١٧.
١٦) علي مزاحم الغريري، أمن الخليج العربي وتداعياته بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية الدولية، العدد (٤٨)، أيلول ٢٠٢١.
١٧) قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد (٨٨)، ٢٠٠٨.
١٨) مروان محمد عبود، دور الدبلوماسية الرياضية في تعزيز العلاقات بين الشعوب المتجاورة: دراسة حالة دول الخليج العربي، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد الأول، العدد (٤٦)، ٢٠٢٣.
١٩) منى حسين عبيد، العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (١٩)، العدد (١)، ٢٠١٨.
٢٠) نهرين جواد شرقي، مقومات ومحددات العلاقات العراقية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد (٧١)، ٢٠٢٢.

ثالثاً: التقارير الدورية:

١) احمد مطر، التطبيع السعودي الاسرائيلي وتداعياته على الشرق الأوسط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣.

٢) التطبيع السوداني – الاسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي (١٢١)، مركز الزيتونة للدراسات والبحوث والاستشارات، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠.

٣) المملكة العربية السعودية: العودة الى بغداد، مجموعة الازمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم (١٨٦)، ٢٢ آيار/ مايو ٢٠١٨.

٤) الوقائع العراقية، العدد (٤٦٨٠) ١٩ ذو القعدة ١٤٤٣هـ/ ٢٠ حزيران ٢٠٢٢م. السنة الثالثة والستون.

٥) جاسم يونس الحريري، تداعيات التطبيع الاسرائيلي – الخليجي على الأمن الوطني العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣.

٦) براين مايكل جنكينز، ديناميكيات الحرب الاهلية السورية، مؤسسة راند، ٢٠١٤.

٧) جوزيف مكميلان، المملكة العربية السعودية والعراق: النفط والدين وتناخر طويل مستمر، معهد السلام الامريكي، تقرير خاص (١٥٧)، كانون الثاني ٢٠٠٦.

٨) حيدر الخوئي، سوريا والعراق والنضال من أجل السلطة: المستقبل المتشابك، مركز تشاثام هاوس، تشرين الثاني ٢٠١٦.

٩) خافيير بوردون، السعودية والعراق: الحدود بوصفها محفزا للتعاون، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، ديسمبر ٢٠١٩.

١٠) زمن ماجد عودة، الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٠، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠.

١١) محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الاماراتي/ البحريني مع اسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠ ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٠.

رابعاً: مواقع الانترنيت.

١) اجتماع سعودي روسي عراقي يؤكد أهمية تعاون دول "أوبك بلس" والتزامها التام بالاتفاق والتخفيضات التطوعية، صحيفة مال، الرياض، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤. شوهد بتاريخ: ٢٠٢٤/١٢/١. متاح على الرابط التالي: https://maaal.com/archives/202411/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9

٢) السعودية تعلن رسمياً افتتاح سفارتها في دمشق، صحيفة الشرق الأوسط، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. متاح على الرابط التالي: https://aawsat.com/العالم-العربي/الخليج/٥٠٥٩٥١١-السعودية-تعلن-رسمياً-افتتاح-سفارتها-في-دمشق

٣) مصطفى كامل، المملكة العربية السعودية... اسباب ونتائج توجهها نحو العراق، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/١٢/١٣. متاح على الرابط: https://www.alnahrain.iq/post/207